مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (35) العدد (4) 2013
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (35) No. (4) 2013

أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي في الاختلالات الهيكلية للاقتصاد السوري

الدكتور نزار قنوع *
الدكتورة غادة عباس**
رامي كاسر لايقة***

(تاريخ الإيداع 21 / 5 / 2013. قُبِل للنشر في 22 / 7 / 2013)

□ ملخّص □

يناقش البحث أثر الإصلاح الاقتصادي في الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد السوري، وذلك من خلال دراسة أهم مظاهر الاختلال الهيكلي وتحليلها في الاقتصاد السوري المتمثلة باختلالين رئيسين: الاول: هو اختلال هيكل الموارد الاقتصادية الذي يتمحور بصورة رئيسية حول ثلاث فجوات هي: الفجوة بين الادخار والاستثمار(فجوة الموارد الداخلية) والفجوة بين الصادرات والمستوردات (فجوة الموارد الخارجية) والفجوة بين الإيرادات والنفقات(فجوة الموازنة العامة) والثاني هو اختلال هيكل الإنتاج، وصولاً إلى تحديد النتائج ووضع بعض المقترحات التي تفيد في معالجة هذه الاختلالات الهيكلية وبالتالي إعادة حالة التوازن العام للاقتصاد السوري.

الكلمات المفتاحية: الهيكل الاقتصادي، الاختلال الهيكلي، فجوة الموارد الداخلية، فجوة الموارد الخارجية.

* أستاذ– قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد جامعة تشرين– اللاذقية – سورية.
** مدرس– قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد جامعة تشرين– اللاذقية – سورية.
*** طالب دراسات عليا(دكتوراه)– قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد جامعة تشرين– اللاذقية – سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (35) العدد (4) 2013
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (35) No. (4) 2013

The Impact of the Economic Reform Programme on the Structural Imbalances of the Syrian economy

Dr. Nizar Kanou*
Dr. Ghada Abbass**
Rami Layka***

(Received 21 / 5 / 2013. Accepted 22 / 7 / 2013)

□ ABSTRACT □

The search discusses the impact of economic reform on the structural imbalances of the Syrian economy through studying and analyzing the most important manifestations of structural imbalance in the Syrian economy of major disorders: the first is the disruption of the structure of economic resources centered mainly around three gaps: the gap between savings and investment (internal resource gap), the gap between exports and imports (external resource gap), and the gap between revenues and expenditures (general budget gap); the second is the disruption of the production structure in order to determine the results and put together some proposals that address these structural imbalances and restoring equilibrium to the Syrian economy.

Keywords: economic structure, structural imbalance, internal resource gap, external resource gap

* **Professor in Economy and Planning Department, Faculty of Economy, Tishreen University, Lattakia, Syria**
** **Assistant Professor in Economy and Planning Department, Faculty of Economy, Tishreen University, Lattakia, Syria**
*** **Postgtraduate Student, Economy and Planning Department, Faculty of Economy, Tishreen University, Lattakia, Syria**

مقدمة:

منذ عقد الثمانينيات عانت كثير من الدول النامية من تفاقم الأزمات الهيكلية , وتزايد العجوزات في موازناتها وارتفاع نسب التضخم وتدني مستويات المعيشة , فضلاً عن عدم قدرتها على خدمة الدين العام الخارجي , نتيجة الافراط في المديونية وتفشي الفساد , مما تسبب في فشل برامج التنمية التي انتهجتها هذه الدول , والتي اختزلت فيها التنمية إلى مجرد تحقيق النمو السريع. مماجعل الدول النامية تعيد حساباتها من أجل مواكبة التطورات الاقتصادية، وهذا يتطلب إجراء تغييرات جذرية لمواكبة التطورات التي تحدث في الاقتصاد العالمي، وعلى هذا الأساس فإن ذلك يتطلب تحقيق الاستقرار الاقتصادي وإجراء إصلاحات هيكلية بهدف تحسين تخصيص الموارد وتحقيق الكفاءة الاقتصادية وتخفيض مستوى المديونية لنهوض الاقتصاد بأعباءه.

وتشير الظروف السياسية والاقتصادية التي تشهدها سورية إلى التحول نحو اقتصاد السوق، وتحول في دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وهذا التحول نجمت عنه إيجابيات ولكنه لايخلو من سلبيات أبرزها ظهور اختلالات في التوازنات الداخلية والخارجية للاقتصاد الوطني، وهذا يتطلب تنفيذ سلسلة من الإجراءات ضمن خطة متكاملة الرؤيا لعملية الإصلاح بهدف التخفيف من حدة الاختلالات الاقتصادية التي يعاني منها.

مشكلة البحث:

تعاني سورية من اختلالات عميقة في مؤشرات الاقتصاد الكلي كان لها تأثيرها السلبي في ميزان مدفوعاتها والموازنة العامة، وتعد هذه الاختلالات الهيكلية المسألة الجوهرية التي دفعت إلى تبني برنامج للإصلاح الاقتصادي بهدف معالجتها.

وتكمن مشكلة البحث في أن الإصلاح الاقتصادي السوري لم يحقق أهدافه المنشودة في معالجة هذه الاختلالات، وعليه تطرق الباحث إلى مسألة الآثار التي تركها الإصلاح الاقتصادي على هذه الاختلالات بهدف تحليلها ووضع الحلول الممكنة لها بما يسهم في تطور الاقتصاد السوري.

أهمية البحث وأهدافه:

تنبع أهمية البحث من الواقع الاقتصادي الذي تعيشه سورية، والتحديات المفروضة عليها نتيجة للتحولات الاقتصادية العالمية، وبالتالي فإن لدراسة الاختلالات الهيكلية أهمية كبيرة لما في ذلك من دور في تشخيص واقع الخلل في الاقتصاد السوري، الأمر الذي يتطلب اتخاذ إجراءات تتضمن التكيف مع ما يشهده العصر من متغيرات، إضافة إلى معالجة الواقع المتردي للاقتصاد السوري. ولهذا تبنت سورية تطبيق برنامج إصلاح اقتصادي على أمل معالجة المشكلات والاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد السوري , فضلاً عن مسايرة التوجه العالمي للتحول نحو اقتصاد السوق.

ويهدف البحث إلى:

1. تحديد مفهوم الهيكل الاقتصادي والاختلال الهيكلي.
2. تحديد مظاهر الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد السوري.
3. محاولة الخروج بنتائج وتوصيات مناسبة من شأنها أن تسهم في تنمية الاقتصاد السوري وتطويره.

فرضية البحث:

هناك علاقة سلبية بين برنامج الإصلاح الاقتصادي والاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد السوري.

منهجية البحث:

من أجل تحقيق هدف الدراسة اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام المراجع والدوريات والتقارير العربية والأجنبية، وخاصة الإحصائيات الصادرة عن مكتب المركزي للإحصاء والبنك المركزي، بما يخدم البحث ويحقق أهدافه.

النتائج والمناقشة:

1. نظرة عامة على برنامج الإصلاح الاقتصادي السوري:

بعد ثلاثة عقود من السياسات الحمائية المتبعة، بدأت سورية بتحرير الاقتصاد منذ التسعينات من القرن الماضي، كما اتخذت بعض الخطوات الإضافية خلال الفترة 2001–2004، حيث تم تبسيط الإجراءات الجمركية، وخفض معدلاتها، بعد أن وصلت إلى مستويات مرتفعة بشكل كبير، كما تم تخفيض ضريبة الدخل، وتقليل عدد أسعار الصرف الرسمية، وتم فتح الباب واسعاً أمام المصارف الخاصة وشركات التامين الخاصة لبدء نشاطها في سورية. كما أكدت الخطة الخمسية العاشرة والممتدة بين عامي 2006–2010 على الإصلاح الاقتصادي، وركزت على تحويل الاقتصاد من اقتصاد مخطط نحو اقتصاد السوق الاجتماعي.

وبنيت سياسة الحكومة في الإصلاح الاقتصادي على أربعة محاور أساسية، وهي:

- توازن الاقتصاد الكلي.
- تنافسية الاقتصاد.
- الانفتاح على التجارة والاستثمار الأجنبي.
- الاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية الاجتماعية.

ودعت الخطة الحكومية إلى إصلاح شامل للسياسة والإدارة الضريبية، والإدارة المالية، والخدمات، ودعم الأسعار. كما دعت إلى تعزيز السياسة النقدية، والتنسيق بين سياسات الاقتصاد الكلي، وإعادة هيكلة شركات القطاع العام، وإزالة العقبات أمام الدخول إلى السوق، والتخفيض التدريجي للحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام التجارة الدولية وشملت الخطة الخمسية العاشرة على إصلاح القطاع المصرفي، وتحسين مناخ الأعمال، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولاسيما تحديث الأطر القانونية والتنظيمية.

وقد تم إجراء العديد من الإصلاحات الاقتصادية على مدى السنوات السابقة، وكلها تميزت بالبطء نوعاً ما، نظراً للتركيز على السياسات سهلة التنفيذ نسبياً، ومن أبرز الإصلاحات الاقتصادية التي تمت يمكن إجمالها فيمايلي:

- توحيد سعر الصرف.
- تخفيض الرقابة على الصرف الأجنبي.
- تخفيض معدلات التعرفة الجمركية.
- رفع القيود المفروضة على الاستيراد.
- السماح للقطاع الخاص بالاستثمار في الطاقة والكهرباء والاتصالات والاسمنت.

-تخفيض الحد الأدنى لرأس المال لبدء النشاط التجاري.
-إحداث مصارف خاصة.
-إحداث شركات تأمين خاصة.
-افتتاح سوق دمشق للأوراق المالية في شهر آذار من عام 2009.
-تحديث الإدارة الجمركية، وإدارة المالية العامة، مع تقديم المساعدة الفنية من المؤسسات الدولية .
-إزالة الدعم على الطاقة تدريجياً، وإصلاحه.
-تحسين المعايير المحاسبية، وتبسيط إجراءات الاستثمار.

وبالرغم من أن الإصلاحات السابقة كانت طموحة في أهدافها إلا أن واقع الحال يشير إلى اختلالات في الاقتصاد السوري أكثرعمقاً مما يجعل النتائج المتحققة محدودة ولاسيما في الأمد القصير، كونها مشاكل واختلالات بنيوية تتطلب معالجات في الجانب الهيكلي والتنموي تتمثل في تنشيط هيكل الاستثمار والتخصيص الأمثل للموارد وبناء قاعدة إنتاجية متنوعة من أجل بناء اقتصاد يتمتع بالمرونة والسرعة للاستجابة للتغيرات في ضوء تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.[1]

2. مفهوم الهيكل الاقتصادي والاختلال الهيكلي:

2-1- مفهوم الهيكل الاقتصادي: هو مجموعة العلاقات والنسب التي تطبع الكيان الاقتصادي بخصائص معينة، والتي تربط بين عناصره الأساسية في زمان ومكان معينين . ويتكون الهيكل الاقتصادي الأساس لبلد ماعادة من عدد من الهياكل الثانوية التي يمكن عن طريقها الاستدلال على مسار التطور في واحد او أكثر من جوانب الاقتصاد القومي، والتعرف على أوجه الخلل فيه، مثل هيكل الإنتاج، وهيكل القوى العاملة، وهيكل التجارة الخارجية، وهيكل الموازنة العامة، إضافة الى الهيكل النقدي .... وغيرها من الهياكل الثانوية. [2]

وإن تحديد مفهوم الهيكل الاقتصادي يساعد في عملية التحليل الهيكلي، لتحديد التغيرات التي تسفر عنها عملية النمو و/او التنمية الاقتصادية في مختلف جوانب الاقتصاد القومي وقطاعاته ، وتحليل السياسات الاقتصادية الكلية المتبعة، ومدى قدرتها على أنجاز أهدافها وتقوية أواصر التشابك بين مختلف القطاعات المكونة للاقتصاد. [3]

2-2- الاختلال الهيكلي:

بعد أن تبين أن الهيكل الاقتصادي يعني – مجموعة النسب والعلاقات والخصائص التي تميز اقتصاد معين – فلابد أن يشير مفهوم الاختلال الهيكلي إلى اختلال علاقات التناسب بين عناصر الهيكل الاقتصادي ومكوناته , أو تغير خصائصه الأساسية إلى الحد الذي يمكن أن يؤثر في النمو الاقتصادي واستقراره .

تعد حالة التوازن العام الحالة المثلى للاقتصاد، إذ يتسم الاقتصاد في ظل حالة التوازن باستقرار العلاقات بين العناصر والمتغيرات الاقتصادية على وفق معطيات النظرية الاقتصادية والذي يفضي إلى استمرارية النمو والتطور الاقتصادي، والتوازن هنا لا يعني السكون والثبات المطلق للمتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة، وإنما يعني التوازن المستقر للنسب والتأثيرات المتبادلة بين المتغيرات الاقتصادية، حتى لو كانت في حالة تغير مستمر طالما أن الأثر النهائي لهذا التغير لن يؤدي إلى اختلال العلاقات التناسبية للمتغيرات الاقتصادية موضع الدراسة.[2]

وبناءً على ما تقدم يمكن القول، إن الاختلال الهيكلي يعني اختلالاً في علاقات التوازن العام , وذلك باختلال العلاقات التناسبية بين عناصر الهيكل الاقتصادي ومكوناته إذ تتغير خصائصه الأساسية إلى حد يؤثر في استقرار

الاقتصاد ومن ثم فقدانه لحالة التوازن العام، لذا فإن الاختلال الهيكلي يعتمد , إلى حد بعيد , على تقسيمات الهيكل الاقتصادي ومكوناته الأساسية ودرجة الاختلال الحاصلة فيه ومدى استدامتها.

فمثلاً يمكن ملاحظة درجة الاختلال الهيكلي في الاقتصادات النامية عن طريق تحقق نسب سالبة لفترة زمنية طويلة نسبياً في هياكل اقتصادات هذه الدول، فمثلاً تحقق العجز المستدام في ميزان التجارة الخارجية يؤشر اختلالاً هيكلياً في الميزان التجاري، وتحقق العجز المستدام في موازين مدفوعات الدول النامية يؤشر اختلالاً هيكلياً نقدياً في موازين هذه الدول.[4]

ويأخذ الاختلال الهيكلي مظاهر متعددة فمنها ما يكون على صورة اختلال هيكل الموارد والاستخدامات ومنها ما يأخذ صورة اختلال هيكل الإنتاج.

3. مظاهر الاختلال الهيكلي في الاقتصاد السوري:

3-1- اختلال هيكل الموارد الاقتصادية:

إن توازن النسب والآثار المتبادلة بين المتغيرات الاقتصادية له دور كبير في تطور النمو الاقتصادي حتى وإن كانت تلك المتغيرات في حالة تغير مستمر(ديناميكية) مادام الأثر النهائي لهذا التغير لن يؤدي إلى اختلال العلاقة التناسبية بينهما، ولهذا فإن حالة الاختلال الهيكلي تعكس حالة تدهور الأداء الاقتصادي، لأن النسب القطاعية المكونة للناتج المحلي تعمل وفق آلية مناسبة حسب أهمية كل قطاع من القطاعات في الناتج، وذلك لضبط توافق متغيرات عملية النمو الاقتصادي. إضافة إلى هذا يتطلب المنهج السليم لعملية التنمية الاقتصادية وجود نوع من التوافق النسبي بين الموارد واستخداماتها، حتى لاتكون ندرة الموارد سبباً في حدوث اختناقات متعددة على مستوى الاقتصاد الكلي، كانخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة لانخفاض مستوى الاستثمار، أو زيادة الاعتماد على الخارج نتيجة لندرة الموارد المحلية....الخ. ومن الواضح أن البلدان النامية ومنها سورية تتسم باختلال هيكل الموارد الاقتصادية الذي يعكس حالة انخفاض مستوى العرض الكلي عن الطلب الكلي مما يساهم في ارتفاع مستوى الأسعار.ومن الجدير بالذكر أن هذا الاختلال يتمحور بصورة رئيسة حول ثلاث فجوات هي: فجوة الموارد الداخلية المتمثلة بالفجوة بين الادخار والاستثمار وفجوة الموارد الخارجية المتمثلة بالفجوة بين الصادرات والمستوردات وفجوة الموازنة العامة المتمثلة بالفجوة بين الإيرادات والنفقات.[5]

3-1-1- فجوة الادخار والاستثمار (فجوة الموارد الداخلية): الفجوة بين الاستثمار والادخار هي تعبير عن أحد أوجه الموارد الداخلية وتعد مظهراً من مظاهر الاختلال الداخلي، وتعكس قصور معدلات الادخار الوطنية المطلوبة لتلبية الطلب الاستثماري، فحجم الادخارات وأسلوب توظيفها هو الذي سيحدد تكوين رأس المال وتراكمه على مستوى الاقتصاد القومي. [6]

إن دراسة العوامل المؤثرة في الادخار والاستثمار في سورية يرتبط بدراسة بعض المؤشرات الأساسية مثل الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك والاستثمار والادخار، لأن الادخار هو المقدار الذي لم يتمّ استهلاكه من الدخل المتاح أو الدخل المتاح للإنفاق(الدخل التصرفي)، أي إنه يعبر عن التفاضل بين (الدخل الكلي ناقصا الاستهلاك)، ولكن عندما نعالج الاستثمار فإننا نقصد بذلك (الاستثمار الحقيقي) ونقصد به تحديداً مقدار الزيادة أو الإضافة التي تطرأ على الأصول الإنتاجية والسلع الرأسمالية، أي إنه إنتاج رأسمالي حقيقي، وتتجلى هذه في زيادة مباشرة للتكوين الرأسمالي سواء بالقيمة المطلقة أم بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ولمعرفة مقدار هذه الزيادة بشكل رقمي فإننا سنعتمد الأسعار الثابتة، والهدف بذلك هو الابتعاد عن التأثير المباشر للتضخم. [7] انظر إلى الجدولين الآتيين:

جدول رقم (1): بعض المؤشرات الاقتصادية في سورية خلال الفترة 1990-2010 (مليون ل.س) بالأسعار الثابتة 2000

السنوات	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الناتج المحلي الإجمالي (بأسعار 2000 الثابتة)	904622	1156714	1215082	1284035	1341516	1420833	1469703
مجمل التكوين الرأسمالي (بأسعار 2000 الثابتة)	156029	288193	308669	283099	266488	297100	337421
نسبة التكوين الرأسمالي إلى الناتج المحلي الثابت	%17	%25	%25.5	%22	%20	%21	%23
الدخل القومي المتاح الممكن التصرف به	828658	1391636	1621320	1920133	2352656	2423508	2655533
الاستهلاك الإجمالي	685683	1199749	1317603	1440530	1665812	1810394	2037534
الادخار (الدخل- الاستهلاك)	142975	191887	303717	479603	686844	613114	617999
نسبة الادخار إلى الدخل المتاح	%17	%14	%19	%25	%29	%25	%23
الفجوة بين الادخار والاستثمار	-13054	-96306	-4952	196504	420356	316014	280578
نسبة الفجوة بين الادخار والاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي	%1.44	%8.3	%0.4	%15.3	%31.3	%22.2	%19

المصدر: أعداد مختلفة من المجموعة الإحصائية السورية من عام 2000-2011.

جدول رقم (2) مساهمة القطاعين العام والخاص في التكوين الرأسمالي (استثمارات القطاعين العام والخاص)

السنوات	التكوين الرأسمالي			نسب المساهمة	
	قطاع عام	قطاع خاص	المجموع	قطاع عام	قطاع خاص
2000	99331	56761	156092	%63.7	%36.3
2005	146688	141505	288193	%50.9	%49.1
2006	143791	164878	308669	%46.6	%53.4
2007	136400	146699	283099	%48.1	%51.9
2008	112739	153749	266488	%42.3	%57.7
2009	143820	153280	297100	%48.4	%51.6
2010	144154	193267	337421	%42.7	%57.3

المصدر: أعداد مختلفة من المجموعة الإحصائية السورية من عام 2000-2011.

من خلال الجداول السابقة نجد:

أ.إن قيمة التكوين الرأسمالي في سورية في عام 2010 وصلت إلى (337421) مليون ليرة سورية شكلت 23% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ولكن من خلال تحليل واقع التكوين الرأسمالي وللفترة الأخيرة وبشكل أخص الممتدة من عام 2005 ولغاية 2010 وجدنا أن:

- قيمة التكوين الرأسمالي للفترة المذكورة وبملايين الليرات كانت كما يلي: (288193، 308669، 283099، 266488، 297100، 337421)، أي تراجعت نسبة التكوين الرأسمالي من الناتج المحلي من 25%

إلى 23%. وهذا يجب أن يدفعنا للتوقف عند هذا التراجع ومعرفة أسبابه، سواء كان في القطاع العام أم الخاص أم المشترك (انظر الجدول رقم 2).

- كان تراجع التكوين الرأسمالي في القطاع العام بسبب عدم التوسع والتجديد في هذا القطاع المهم والحيوي، وقد كانت قيم التكوين الرأسمالي في هذا القطاع للفترة نفسها بملايين الليرات السورية وبأسعار السوق الثابتة كما يلي (146688، 143791، 136200، 112739، 143820، 144154) أي أن التراجع بين عامي 2005 وعام 2010 بلغ مقدار 2534 مليون ليرة، وهذا ما يجب معالجته عن طرق زيادة الاستثمار الحكومي عن طريق زيادة الموازنة الاستثمارية وبنسب أعلى من الإنفاق الجاري، وكذلك زيادة حجم الموازنة بالقيمة المطلقة وبالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وقد تراجعت نسبة مساهمة القطاع العام من حوالي 51% عام 2005 إلى 42.7% عام 2010.
- أمام التسهيلات الكبيرة التي منحت للقطاع الخاص وخاصة في استيراد الآلات ووسائل الإنتاج، فقد زادت قيمة التكوين الرأسمالي للقطاع الخاص للفترة الممتدة من عام 2005 ولغاية 2010 بملايين الليرات السورية وبأسعار السوق الثابتة وحسب التسلسل كما يلي (141505، 164878، 146699، 153749، 153280، 193267)، أي إنها زادت بين عامي 2005 و2010 بمقدار 51762 مليون ليرة. وقد ارتفعت نسبة المساهمة من 49.1% إلى 57.3%. وفي ضوء هذا التحليل نتفهم التراجع الواضح في قيمة ومساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي.

ب. إن العلاقة بين الادخار والاستهلاك هي علاقة تكاملية فكلما زاد أحدهما قل الآخر, وهما متاحان بحجم الدخل المتاح، فكل ليرة سورية تزداد على الدخل تتوجه إما إلى الاستهلاك أو الادخار.

وإذا طبقنا هذا على مستوى سورية خلال الفترة 2005–2010 لمعرفة واقع الاستهلاك النهائي الكلي ونسبته إلى الدخل المتاح، فقد كانت نسبة المصروفات الاستهلاكية من الدخل المتاح كما يلي وحسب التسلسل (86.7%، 81.2%، 75%، 70.8%، 74.7%، 76.7%) في حين بلغت نسبة الادخار إلى الدخل المتاح آخذين بالحسبان (تغير قيمة المخزون)* للفترة نفسها وحسب التسلسل نسبة (13.7%، 18.7%، 24.9%، 29.1%، 25.2%، 23.2%)، وبالتالي نجد أنه على الرغم من الزيادة في معدل الادخار إلا انه لايزال أقل من المخطط له بسبب ارتفاع معدل الاستهلاك ولكن من الأهمية البالغة التركيز على زيادة معدل الادخار والذي يعبر عن (النسبة الكائنة بين قيمة الاستثمارات والناتج المحلي الإجمالي).

ج. بمقارنة معدلات التكوين الرأسمالي(استثمارات القطاعين العام والخاص) مع معدلات الادخار خلال الفترة 2005–2010 نجد أنه بعد عام 2006 أصبحت معدلات الاستثمار أقل من معدلات الادخار ممايدل على حالة الركود الاقتصادي والمناخ الاستثماري غير الملائم، لأن المحدد الأساسي لسياسة الاستثمار وتعبئة المدخرات هو المناخ الاستثماري الذي يتضمن الاستقرار السياسي والاقتصادي وضمان العدالة واحترام الأنظمة والقوانين التي تحكم سياسات الدولة والتعهدات التي تلتزم بها.

*** منذ عام 2004 بدأنا في سورية نأخذ بالحسبان مقدار التغير في أسعار المخزون والذي يعبر وحسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد عن صافي التغير في كمية المخزون من المواد الأولية والبضائع التامة الصنع وغير تامة الصنع الموجودة بالمخازن أو أماكن العمل في نهاية العام) واعتمدنا هذا التعريف باعتبار أن سورية من الدول العربية الفاعلة في إعداد هذا التقرير وبالتالي فإن واقع قيمة هذا المخزون سيؤثر على قيمة هذه المواد والبضائع للعام القادم سواء في الزيادة أو النقصان وحسب واقع زيادة أو نقصان أسعارها بترحيلها من عام إلى آخر يليه وانطلاقاً من هذا تم حسابها مع الادخار وليس الاستهلاك لأن الادخار سواء أكان شخصياً أم حكومياً يتأثر بتغيرات السعر.**

د. لقد كان معدل الفجوة بين الاستثمارت والادخارات ومعدل نسبة الفجوة من الناتج المحلي الإجمالي سالباً وذلك قبل عام 2007، ويعود ذلك إلى أن المدة التي سبقت تطبيق الخطة الخمسية العاشرة تميزت بادخاراتها السالبة، الأمر الذي يدل على عدم وجود أي ادخارات محلية لتمويل الاستثمار المحلي، إذ كان يتم اللجوء إلى تغطية تلك الفجوة بمدخرات أجنبية وذلك عن طريق الاستثمار الأجنبي والاقتراض .[7].

3-1-2- الفجوة بين الصادرات والواردات (فجوة الموارد الخارجية):

تعبر فجوة الموارد الخارجية عن النمط الآخر للاختلال الهيكلي والتي تمثل الفجوة بين الصادرات والواردات الناتجة عن قصور القدرة التصديرية من السلع والخدمات عن سد قيمة المستوردات، كما أن فجوة الموارد الخارجية هي انعكاس لفجوة الموارد الداخلية وهي إحدى الحالات التي تعكس الاختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي.

ويعد العجز في الميزان التجاري من اخطر الظواهر الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد السوري، اذ يشير إلى حجم الخلل الهيكلي الحاد الذي تعاني منه تجارتنا الخارجية، كما يعد من ابرز العناصر المؤثرة سلبياً على ميزان المدفوعات السوري، من خلال التأثير السلبي لهذا العجز على الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، وامتصاص هذا العجز لكامل قيمه الفائض التي حققته القطاعات الاقتصادية الأخرى التي يتألف منها ميزان الخدمات في هذا الحساب. [6]

يمكن التعرف على أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي في الميزان التجاري من خلال الجدول التالي رقم (3) الذي يبين الصادرات والمستوردات من السلع والخدمات وإجمالي حجم التجارة الخارجية، والعجز والفائض في الميزان التجاري للسلع والخدمات والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2000 ونسبة حجم التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي وذلك خلال الفترة2000 -2010: [8]

الجدول رقم(3) تطور التجارة الخارجية بالأسعار الثابتة لعام 2000(مليون ل.س)

البيان	الصادرات سلع + خدمات	الواردات سلع + خدمات	إجمالي حجم التجارة صادرات + واردات	العجز أو الفائض	الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج وبالأسعار الثابتة	نسبة العجز/ الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي%	نسبة التجارة الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي
2000	326715	263868	590583	62847	879387	%7.1	67.1
2002	401305	311028	712333	90277	977059	%9.2	72.9
2003	307712	295302	603014	12410	978938	%1.2	61.5
2004	381123	418146	799269	-37023	1097519	%3.3	72.8
2005	375413	526835	902248	-	1174773	%12.8	76.8
2006	452612	459938	912550	-7326	1362252	%0.5	66.9
2007	459003	511993	970996	-52990	1490007	%3.5	65.1
2008	448622	551121	999743	-	1510389	%6.7	66.1
2009	363474	424583	788057	-61109	1419190	%4.3	55.5
2010	404140	488758	892898	-84618	1493247	%5.6	59.7

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية لعام 2010، المكتب المركزي للإحصاء.

من الجدول السابق نتبين:

إن الميزان التجاري للسلع والخدمات، كان إيجابياً حتى عام 2003، ثم بدأ العجز في الميزان ابتداء من عام 2004، وقد وصل ذروة الفائض عام 2002 إذ بلغ أكثر من 95 مليار ل.س بنسبة 9.2% من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن مع إصدار المزيد من قرارات تحرير التجارة الخارجية بدأ العجز بالتصاعد، ووصل إلى الذروة بالنسبة إلى الفترة المبحوثة عام 2005 (151.422 مليار ل.س) بنسبة 12.9% من الناتج المحلي الإجمالي. إلا أنه انخفض عام 2010 إلى 84 مليار دولار بنسبة 5.6% من الناتج المحلي الإجمالي، نظراً للانخفاض الحاد في الصادرات، نتيجة للأزمة المالية العالمية، والتي أدت إلى تراجع كبير في الطلب على السلع والخدمات من الشركاء التجاريين الرئيسيين لسورية.

على الرغم من الخطوات التي تم تنفيذها على صعيد الانفتاح وتحرير التجارة، فلايزال مستوى الاندماج بالاقتصاد العالمي محدوداً، إذ بلغت نسبة التجارة الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 حوالي 67% وبلغت ذروتها عام 2005 (76.8%) إلا أنها انخفضت إلى 59.7% عام 2010.

وعلى أي حال إن الوصول إلى هذا المستوى ما هو إلا انعكاس لارتفاع أسعار النفط. ولكن حتى تكون استنتاجاتنا سليمة علينا مقارنة هذه النسبة مع دول أخرى سبقتنا بالانفتاح والتجارة الخارجية، ففي ماليزيا تصل هذه النسبة إلى 174% وفي تونس 75.6% وذلك عام 2003 كماجاء في تقرير البنك الدولي، مؤشرات التنمية الدولية 2005.

ومن خلال الجدول نجد انخفاض تغطية الصادرات للمستوردات من 123.8% عام 2000 إلى 71.2% عام 2005 إلى 82.6% عام 2010، وهذا يعني زيادة المخاطر على احتياطاتنا النقدية ويجب أن نعمل وبالسرعة الكلية على تحقيق مجموعة من الإجراءات ونذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر أهمها :

- صياغة سياستنا الاقتصادية بجانبيها النقدية والمالية وتعظيم مردودية الليرة السورية و زيادة صادراتنا المصنعة للسلع التي نمتلك بها مزايا نسبية ونحولها إلى مزايا تنافسية.
- ترشيد المستوردات والاعتماد على إنتاجنا في تامين كل متطلباتنا الاستهلاكية.
- إعداد خارطة التجارة الخارجية من صادرات ومستوردات ومبادلتها مع الدول الصديقة على مبدأ المقايضة أي سلعة بسلعة، وبذلك نفعل عوامل إنتاجنا الداخلية ونضمن انسياب السلع في الوقت والمكان المناسب وبالنوعية المطلوبة.

ومن الواضح من خلال هذه المؤشرات أن اندماج الاقتصاد السوري بالاقتصاد العالمي كان أقل مما كان يأمل به واضعو الخطة الخمسية العاشرة بهدف تكييف الاقتصاد السوري وتحرير التجارة ويعود السبب في ذلك إلى أن المسألة لاتتعلق بمجرد اتخاذ إجراءات تحريرية أو تحفيزية في مجال التبادل التجاري كما أن المسألة هنا لاتتعلق بإزالة العوائق التعريفية وغير التعريفية أمام التجارة، بل أن ذلك يتعلق بالقدرات الإنتاجية والمزايا التنافسية للاقتصاد، وفي غياب إجراءات عملية للارتقاء بالقدرات الإنتاجية وتحسين الإنتاج وزيادة قدرته التنافسية فإن إجراءات التحرير والانفتاح الاقتصادي ستلحق أبلغ الأضرار بالصناعات الوطنية، لأنها تعرضها لمنافسة غير متكافئة تؤدي إلى تدهور أوضاعها أو حتى اندثارها.[8]

3-1-3- الفجوة بين الإيرادات والنفقات(فجوة الموازنة العامة):

يعبر العجز في الموازنة العامة للدولة عن الفجوة بين الإيرادات والنفقات، أي قصور الإيرادات العامة في سد نفقات الدولة، وتعد جزءاً من فجوة الموارد الداخلية يكون مسؤولا عنها القطاع العام.

إن الفرق بين نفقات القطاع الحكومي وإيراداته يعكس لنا حالة الفائض أو العجز في الموازنة العامة للدولة أو الفجوة بين الإيرادات والنفقات، والعجز في الموازنة العامة يعكس إحدى حالات فائض الطلب في الاقتصاد القومي، الذي ينعكس بصورة فجوة تضخمية[6] .

إن ما تحقق عملياً في فترة سنوات الخطة الخمسية العاشرة على طريق الإصلاح الضريبي كان محدوداً جداً ويخص هدف زيادة الحصيلة الضريبية، بينما لم يتحقق أي إصلاح يخص هدف تحقيق العدالة الاجتماعية أو هدف مساهمة الضرائب في التنمية ويتضح ذلك من خلال تحليل الجدول التالي:[9]

الجدول رقم (5) بعض مؤشرات السياسة المالية

	الخطة الخمسية التاسعة 2001-2005					الخطة الخمسية العاشرة 2006-2010				
نهاية الفترة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الإيرادات	305286	301658	320939	342465	356290	434865	458571	490904	600830	
إيرادات متعلقة بالنفط	176294	140647	161090	141150	106153	126987	99634	131361	128229	
إيرادات ضريبية غير نفطية	92530	116008	117620	145405	160256	196332	221424	258048	290157	
إيرادات غير ضريبية غير نفطية	36038	45003	42229	55910	89881	111546	137513	101495	182444	
ضرائب غير مباشرة	64960	73860	78894	86332	100966	140310	147212	169409	164070	
النفقات	274831	314050	353651	405145	431402	493700	520531	548394	654573	
الإنفاق الجاري	164761	178332	200780	248498	277044	317213	325697	375327	442180	
نسبة الجاري إلى الإنفاق العام	60%	%56.7	%56.7	%61.3	%64.2	%64.2	%62.5	%68.4	%67.5	
نسبة الجاري إلى الناتج	%16.9	%17.5	%18.8	%19.6	%18.3	%18.3	%16.1	%15.3	%17.5	
الانفاق الاستثماري	110070	135718	125871	156647	154358	176487	194834	173067	212393	

نسبة الاستثماري إلى الإنفاق العام	%40	%43.2	%35.5	%38.6	%35.7	%35.7	%37.4	%31.5	%32.4	
نسبة الاستثماري إلى الناتج	%11.3	%13.3	%11.7	%12.3	%10.2	%10.2	%6.6	%7	%8.4	
عجز الموازنة	30455	-12392	-32712	-62680	-75112	-58835	-61960	-57490	-53743	
الناتج المحلي الإجمالي (مليار ليرة)	950.2	1006.4	1017.6	1125.2	1156.7	1215	1284	1341.5	1420.8	
نسبة عجز الموازنة إلى الناتج	%3.1	%1.2-	%3.1-	%4.9-	%5-	%3.4-	%3.1-	%2.3-	%2.1-	

المصدر مصرف سورية المركزي النشرة الإحصائية الربعية 2011، سورية، دمشق+ الموازنة العامة 2010

من خلال تحليل الجدول السابق نجد:

أولاً: بالنسبة للإيرادات العامة:

أ. القصور الواضح في فعالية الموارد العامة في عملية تمويل الموازنة، وهو ما يلقي بأعبائه الثقيلة على كاهل الموازنة والاقتصاد السوري لجهة تمويل الإنفاق العام اللازم لعملية التنمية، وتحقيق عدالة التوزيع وإعادة التوزيع، ودعم كفاءة الأنشطة الذي ينعكس بشكل مباشر على البعد الاقتصادي والاجتماعي لتنفيذ الخطة .حيث كان العبء العام للإيرادات عام 2005الذي يعتبر آخر عام في الخطة الخمسية السابقة 24% من الناتج انخفض خلال السنوات اللاحقة إلى 20%، و23% خلال سنوات 2008، 2009 حيث يتراوح بالمتوسط مقارنة بدول عربية مشابهة بين 30-40%، ناهيك عن التدني الحاصل الذي جاء نتيجة لقصور السياسات التنموية، وخاصة لجهة الضرائب. وإذا كان السبب هو في تراجع الإيرادات النفطية، فهذا يؤكد عدم تحقق الوعود بمحاولة تعويض النقص الحاصل في تلك الموارد وإلى حد مهم.

ب. ازدادت الإيرادات الضريبية غير النفطية بشكل مطرد فبينما كانت تشكل 38% من إجمالي الإيرادات عام 2002 أصبحت تشكل 48.2% عام 2010. وبذلك بلغ مجموع الإيرادات الضريبية 11.5% من الناتج المحلي الإجمالي وهذه الزيادة أقل مما كان مخطط له في الخطة الخمسية العاشرة (16-18%) وهنا يثور التساؤل عن أسباب عدم التمكن من رفع الحصيلة الضريبية إضافة إلى مصدر هذه الضريبة.

وهنا يمكن الإشارة إلى عدة نقاط ساهمت بشكل كبير في خفض الإيرادات الحكومية بشكل عام والإيرادات الضريبية بوجه خاص وهي:

-قيام بعض رجال الأعمال والصناعيين بالعمل على تخفيض نسب الأرباح الحقيقية من أجل تخفيض قيمة الضرائب مسجلين بذلك خسائر تتجاوز مئات الملايين من الليرات السورية سنوياً مستعيضين عنها بمبالغ هزيلة بالتواطؤ مع مكاتب المحاسبة القانونية وبعض موظفي مديريات المال بالمحافظات المختلفة بسوريا.

-عدد كبير من مصانع وورش صناعية وغيرها من المكاتب الصغيرة تعمل بدون أي ترخيص وعلى حسب بعض التقديرات فإن عدد تلك المنشآت يعادل عدد المنشآت المرخصة.

-قيام بعض الموردين" المعنيين بتنفيذ أعمال حكومية "بالتصريح عن عدد عمالة أقل من الحقيقي هروبا من الضرائب على الدخل.

-قيام بعض المستوردين من تزوير فواتير الاستيراد من خلال تخفيض أسعار السلع في فواتير الاستيراد بهدف التهرب الضريبي والتي تقدر بنحو20-30%من السعر الحقيقي، وبالتالي يقوم بوضع أسعار مبيع لا يزيد كثيراً عن السعر المثبت في فواتير الاستيراد بينما يقوم ببيع المنتج بأسعار تزيد بنحو 10-30% وبالتالي فإن الوعاء الضريبي المتهرب منه يمثل 30-60% من قيمة الشراء.

-عدم وجود صيغة قانونية مناسبة تلبي مطالب قطاع الأعمال وتراعي الأصول الضريبية المتعارف عليها دولياً بما يسبب عدم الالتزام الضريبي.

-يجب التأكيد على أن مشكلة التهرب الضريبي هي مشكلة تعاني منها جميع الدول المتقدم والنام على حد سواء، ولكن تبرز خطورة المشكلة في سوريا لأنها الدعامة الأساسية للموازنة العامة للدولة، حيث تساهم بالشطر الأكبر من الموازنة وبالتالي فإن القصور في هذا الوعاء يعطل من مسيرة التنمية التي تنشدها سوريا الجديدة، كما أنها ذات دور كبير في انخفاض الطلب المحلي نتيجة لضعف هيكل الموازنة العامة وضعف بند الرواتب والأجور مما يساهم بشكل ما في الركود الاقتصادي.

ج. تحققت الزيادة في الحصيلة الضريبية بسبب تزايد الضرائب غير المباشرة من 13.4% إلى 35.5%، أما الضرائب المباشرة فقد تراجعت من 50% من الضرائب إلى حوالي 42%. وهذا يعني أن النظام الضريبي مازال مجحفاً ولايراعي معايير العدالة الاجتماعية.

د. يساهم القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 40%، والقطاع الخاص بحوالي 60% في حين أن الجزء الأكبر من ضريبة الدخل والأرباح تسددها الشركة السورية للنفط والقطاعات الإنتاجية في القطاع العام، وهذا يعكس مدى الإعفاءات الواسعة والتهرب والتجنب الضريبي في القطاع الخاص مما يعكس مدى الضعف والفساد الموجود في الجهاز الإداري القائم على تنظيم الضرائب وجبايتها، وهو دليل واضح على ضعف العدالة الضريبية وعدم كفاءة وضوح الإدارة الضريبية، وسوء العلاقة وانعدام الثقة بين المكلف والخزينة، مما يظهر الأهمية الحاسمة لتطوير الإدارة الضريبية، والابتعاد قدر الإمكان عن استخدام الإعفاءات الضريبية مثل الإجازة الضريبية، والتفضيل والتخفيض الضريبي على أساس مستويات الربحية أو الاستثمار.

هـ. بالنسبة الإيرادات الضريبية غير النفطية المتمثلة بفوائض القطاع الاقتصادي والسياحي فإننا نجد مدى أهميتها في الموازنة العامة حيث ازدادت من 25.2% عام 2005 إلى 30.3% عام 2009.

ثانياً: بالنسبة للإنفاق العام:

أ.وصل حجم الإنفاق الحكومي (الجاري والاستثماري) خلال سنوات الخطة العاشرة إلى 26.2% من الناتج المحلي الإجمالي وكان من المفروض أن يصل إلى 34% وفق الخطة. ويعود هذا القصور إلى عدم توفر الإيرادات، كما أن الزيادة التي حصلت في الحصيلة الضريبية كانت أقل من تراجع الإيرادات النفطية.

ب. حدث تراجع في الإنفاق الاستثماري فبينما كان متوسط ذلك الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات (2002-2003-2004-2005) حوالي 11.8% فقد وصل خلال الفترة (2006-2007-2008-

2009) إلى 8%. إن تراجع الإنفاق الاستثماري يعد خير شاهد على تراجع دور الدولة التنموي، وبالتالي فقد كان من المفترض عقلنة الإنفاق الحكومي وتوجيهه بدلامن تخفيضه , وتكون هذه العقلنة عن طريق مكافحة الهدر والتهرب الضريبي والنظر للنفقة العامة ليس فقط ببعدها المالي وإنما أيضاً ببعده الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

ج. تركزت أولويات الإنفاق الاستثماري على الخدمات الاجتماعية بالدرجة الأولى ثم قطاع النفط والكهرباء والغاز أما قطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة التحويلية) كان نصيبها ضئيلاجداً (الزراعة 5%، والصناعة التحويلية 1.4%).

د. بالنسبة للإنفاق الجاري كان المقدر أن يصل إلى حدود 20.5–25% من الناتج المحلي الإجمالي لكنه لم يتجاوز 17% بالمتوسط خلال السنوات (2006–2007–2008–2009)

هـ. إن التراجع في حجم حجم الإنفاق الحكومي سوف يترتب عليه النتائج الآتية:

- التراجع في الاستثمارات وبالتالي ينعكس سلباً على معدلات النمو الاقتصادي.
- التراجع في الخدمات الاجتماعية المقدمة من قبل الدولة.

ثالثاً: بالنسبة إلى العجز:

بلغ العجز المقدر في مشروع موازنة عام 2010 مبلغ 167 مليار ليرة سورية وهو يقارب نسبة 6.6% من الناتج المحلي الإجمالي للعام المذكور المقدر بـ2520.7 مليار ليرة سورية. وتعزى الأسباب الرئيسية لهذا العجز المقدر إلى زيادة حجم اعتمادات مشروع الموازنة بسبب الزيادة الهامة في الاعتمادات الاستثمارية وكذلك بسبب ترفيعات الرواتب والأجور الدورية والتعيينات الجديدة لضرورات سير العمل لتلبية متطلبات التنمية وخدمات الشعب ودعم السلع التموينية الأساسية وبعض المنتجات والخدمات المدعومة لأسباب اقتصادية واجتماعية، بالمقابل– وحسب البيانات الرسمية– إن العجز الفعلي للموازنات العامة للدولة خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة (2006، 2007، 2008، 2009) كانت (3.4%، 3.1%، 2.3%، 2.1%) على التوالي.

الملاحظ أن العجز المقدر للموازنات العامة ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي كانت عالية على حين إن نسبة العجز الفعلي التي تظهرها قوانين قطع حساب الدولة للأعوام المشار إليها كانت أقل من (3%) وهذا ما يثير تساؤلاً مهماً حول التباين الكبير بين أرقام العجز المقدر في الموازنات العامة السنوية والعجز المتحقق فعلاً إضافة إلى تساؤل آخر حول دقة الإحصاءات المقدرة التي يصدرها المكتب المركزي للإحصاء وخاصة حول الناتج المحلي المقدر الذي يعتمد على مجموعة مكونات ومؤشرات تقديرية للاقتصاد الكلي ثم ينعكس ذلك على دقة وصحة مدلولات هذه المؤشرات على مستوى الاقتصاد الوطني كله. [9]

3-2- اختلال هيكل الإنتاج:

يعد التناسق النسبي في تنمية القطاعات الاقتصادية من متطلبات التنمية الاقتصادية، بحيث لايكون نمو أحد القطاعات على حساب القطاعات الأخرى أو ركودها، بمعنى أن اختلال تناسب القطاعات الاقتصادية يعد سبباً في حدوث اختناقات متعددة في الاقتصاد كتعطيل جزء من الطاقات الإنتاجية في بعض القطاعات أو نقص في مدخلات عملية الإنتاج أو زيادة الاعتماد على القطاع الخارجي لتطوير القطاعات المختلفة في الاقتصاد، مما ينعكس سلباً على عملية النمو والتنمية. وكما هو معروف إن البلدان النامية تتسم باختلال نسب النمو بين قطاعاتها الاقتصادية وضعف التنسيق والتشابك القطاعي، ولهذا نلاحظ زيادة المساهمة النسبية لقطاعات الخدمات الإنتاجية وقطاعات الخدمات الاجتماعية في الناتج المحلي الإجمالي على حساب المساهمة النسبية لقطاعات الإنتاج السلعي، يضاف إلى ذلك أن

هيكل قطاعات الإنتاج السلعي في الدول النامية تتسم بخاصية سيادة قطاع الإنتاج الأولي (الاستخراج) على هيكل الإنتاج السلعي وتراجع مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي التي يعد ارتفاع مساهمتها في هذا الناتج وارتفاع مستوى النمو فيها من ابرز مظاهر التطور الاقتصادي في الدول النامية. وبالنسبة للاقتصاد السوري فهو لايختلف كثيراً عن هياكل الدول النامية التي تعاني تشوهات واختلالات متعددة في هياكلها الإنتاجية، [6] وتلك التشوهات سيتم تناولها كما يأتي: [10]

الجدول (6) : تركيب الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق حسب القطاع خلال الخطتين الخمسيتين التاسعة والعاشرة

(بأسعار 2000 الثابتة , بملايين الليرات السورية)

السنة / القطاع	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الزراعة	25	23	24	20	18	19	16
الصناعة والتعدين	30	25	24	23	23	23	24
البناء والتشييد	3	4	4	4	4	4	4
تجارة الجملة والمفرق	15	20	18	20	22	21	20
النقل والمواصلات والتخزين	13	11	11	12	12	12	13
المال والتأمين والعقارات	4	4	5	5	5	5	6
خدمات المجتمع والخدمات الشخصية	2	3	3	3	4	4	4
الخدمات الحكومية	8	10	11	13	12	13	14
الهيئات التى لاتهدف إلى الربح	0	0	0	0	0	0	0
رسوم جمركية	0	2	2	2	2	1	1
–) خدمات المال المحتسبة	–	2	2	2	2	2	2
المجموع	100	100	100	100	100	100	100

المصدر : مصرف سورية المركزي النشرة الإحصائية الربعية 2011، سورية، دمشق.

مساهمة قطاعات الزراعة والصناعة والبناء والتشييد في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000–2010

(بسعر السوق وبالاسعار الثابتة لعام 2000)

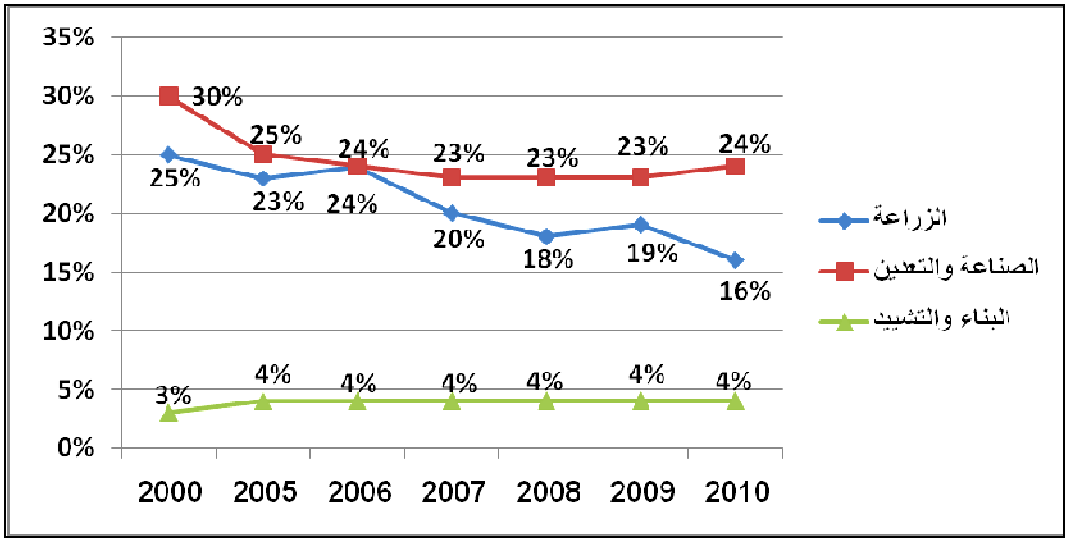

المصدر : بيانات الجدول السابق.

من تحليل الجدول والشكل نجد:

- تراجع مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من25% عام 2000 الى 23% عام 2005 إلى 16% عام 2010 ويعود السبب إلى زيادة كلفة الإنتاج نتيجة رفع الدولة الدعم عن مستلزمات الإنتاج الزراعي إضافة إلى موجات الجفاف وندرة المياه، وبلغت أدنى نسبة مساهمة للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي 16% عام 2010 متأثرة وبشكل خاص بقرار الحكومة رفع الدعم عن المحروقات إضافة إلى ما سبق ذكره من أسباب.

لقد لعب دعم الزراعة بأسعار المحروقات بالإضافة إلى شبكات الري والسدود دوراً هاما في التنمية الزراعية التي شهدتها سورية، وفي تبيت القوة العاملة في الزراعة وتحقيق الأمن الغذائي النسبي، لكن تمويله أتى من فوائض القطاع النفطي، وبالتالي شكل الدعم الزراعي فعلياً نوعاً من إعادة توزيع للعائدات الريعية في الصناعة الاستخراجية عموماً وفي النفط خصوصاً، وهذا يعني أن تراجع الإنتاج النفطي وتحول سورية من مصدر إلى مستورد خاص سيؤثر في قدرة الإنفاق العام على تمويل الدعم، وهو ما يمكن أن تكون له انعكاسات سلبية على القطاع الزراعي وبالتالي على معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة إذا لم يتم تعويضه من مصادر أخرى وهو ضرورة تنموية واجتماعية. [10]

- بالنسبة إلى قطاع الصناعة والتعدين: تراجعت نسبة مساهمة هذا القطاع من 25% عام 2005 إلى 24% عام 2010، وهنا يجب التعامل مع الأرقام المدرجة تحت اسم الصناعة بحذر شديد بسبب إدماج الصناعة التحويلية مع الصناعات الإستخراجية والتعدين في الأرقام، لسببين، الأول: لم يعد بإمكان الاقتصاد السوري الاعتماد عليها بعد أن بدأ النفط السوري بالنضوب حيث انخفض إنتاج النفط – حسب المجموعة الإحصائية السورية 2011 – من 34.9 مليون متر مكعب عام 2003 إلى 21.7 مليون متر مكعب عام 2010، والثاني: إن مايهم الباحث هو الصناعة التحويلية كثيفة العمالة، والتي تشّغل في القطاع العام لوحده 94.5 ألف عامل عام 2010 بكتلة أجور وصلت إلى 27 مليار ليرة سورية، بينما واقع الأمر أن استخراج البترول وارتفاع أسعاره وانخفاضها لاينعكس بالضرورة إيجابياً على حجم العمالة الموظفة في القطاع الاستخراجي العام والتي لاتتجاوز 22 ألف عامل بكتلة أجور وصلت 7مليار ليرة سورية، ولايستوعب جيش العمالة السوري، ولا يوضّح درجة كفاءة والقدرة التنافسية للمنتج السوري في العالم.

إن إلقاء نظرة فاحصة على تطور الصناعة التحويلية السورية خلال الفترة 2005–2010، نجد أن نسبتها بقيت متواضعة. فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي للصناعة التحويلية 70.3مليار ل.س عام 2005 ووصل إلى 150 مليار ل.س عام 2008 وبمعدل وسطي 14.3% وشهد معدل النمو انخفاضاً ملموساً في عام 2009 حيث بلغ 109 مليار ل.س وبمعدل نمو سلبي 3.8% عن عام 2008 و فيما يتعلق بمساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت 8% خلال الفترة (2006–2010) علماً أن هذا القطاع هو المسؤول عن تطوير القطاعات الأخرى وتعميق التفاعل بين (قطاع الزراعة والصناعة) وحتى الخدمات من (مصارف وتأمين ونقل وتجارة.. إلخ. فقد كانت الخطة الخمسية العاشرة تراهن على تحقيق معدلات نمو مرتفعة في قطاع الصناعة التحويلية، والتي من المخطط لها أن تبلغ 15% مقارنة بنحو 8% خلال الخطة الخمسية التاسعة. وأن هذا القطاع سيستفيد أكثر من غيره، من سياسات التكييف على مستوى الاقتصاد الكلي ومن إعادة الهيكلة ومراجعة أداء القطاع العام ومن رفع القيود واعتماد آليات السوق.[11]

- بقيت مساهمة قطاع البناء والتشييد 4% ثابتة نسبياً علماً أن الخطة الخمسية العاشرة كانت تستهدف ان يحقق النمو في قطاع التشييد والبناء قفزة نوعية وأن يرتفع إلى نحو 12% مقارنة بأدائه خلال الخطة الخمسية التاسعة الذي لم يتجاوز 4% ويفسر ذلك بعدة أسباب:[10]

-اعتماد الدولة على القطاع العام لفترات طويلة في المشروعات الحكومية، واقتصار القطاع الخاص على القيام بتنفيذ الوحدات السكنية فقط، كما أن القطاع الخاص دخل المنافسة بشكل غير مدروس نتجت عنه أثار سلبية.

-عدم توفر بيئة تشريعية متطورة على غرار الدول الأخرى بشكل تمكن من توفير الشفافية في إسناد المشروعات، والعمل وفق المعايير الدولية في هذا الشأن، حيث إن غياب التشريعات ساهم بشكل كبير في إحداث مشكلات إدارية وإنتاجية وتمويلية لهذا القطاع.

-عدم الترابط وغياب التنسيق بين القطاعات الإنتاجية في تأمين احتياجات قطاع البناء والتشييد، بالإضافة إلى ضعف الأدوات الممكنة للقطاع للقيام بدوره على خير وجه، مثل غياب الطرق الحديثة في دراسة المشروعات وأساليب التنفيذ والإشراف على العمليات وإدارة المشروعات بشكل عام، مما أفقد هذا القطاع تنافسيته مقارنة مع قطاعات البناء والتشييد في الدول العربية المجاورة.

-تقادم الآليات المستخدمة في البناء والتشييد واستخدام تكنولوجيا غير متطورة، في الوقت الذي يشهد هذا القطاع تطورات سريعة من حيث الآليات المستخدمة وطرق البناء بشكل عام.

ونظراً لكون قطاع البناء من القطاعات الاقتصادية الهامة، ومن أكثر القطاعات تشابكاً إذ يرتبط بتطور الطلب عليه من القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تعتبر استثماراتها مدخلات له، في حين يقوم بإخراج تلك الاستثمارات في صورة مشروعات، وبالتالي فإن التحديات التي تواجه هذا القطاع تنعكس بشكل كبير على المشروعات، من حيث إطالة فترتها وارتفاع تكاليفها وغياب الجدوى الاقتصادية وانخفاض نوعيتها وجودتها.

- زادت مساهمة كل من قطاعات التجارة والنقل والاتصالات في نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل متوازن نسبياً.
- تضاعفت مساهمة قطاعي المال والتامين في نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل غيرمتوازن مع بقية القطاعات.
- شهدت تركيبة الناتج المحلي تغيراً باتجاه تراجع حصة قطاعات الإنتاج من الناتج (زراعة، صناعة، بناء وتشييد) من نحو 52% من الناتج المحلي خلال الخطة الخمسية التاسعة إلى 47% من الناتج خلال الخطة الخمسية العاشرة، نجمت هذه التغيرات بفعل التراجع في الإنتاج الزراعي خلال السنوات الأخيرة، وتراجع إنتاج النفط الخام، ولم يعوض هذا التراجع بزيادة ملموسة في ناتج الصناعة التحويلية، وقطاع البناء والتشييد في حين كان النمو مستقرا في قطاع التجارة والخدمات بما فيها الخدمات الحكومية، مما جعل قطاعات الخدمات تشكل الحصة الأكبر في الناتج المحلي أكثر من 36% (انظر الشكل)، وهو مالايتفق مع مستوى تطور البلاد التي مازالت تحتاج لزيادة قدراتها الإنتاجية كبلد نام.

الاستنتاجات والتوصيات

• الاستنتاجات:

1. ازداد الادخار في سورية خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة، ولكن الأهم معرفة كم توجه من الادخار إلى مجالات الاستثمار وليس الاكتناز وشراء السلع الكمالية. فالاستثمارات هي التي ترسم معالم المستقبل وتتأثر بها أغلب المؤشرات الاقتصادية مثل (التوظيف والميزان التجاري ومعدل البطالة والتضخم ومستوى الفقر وسعر الصرف

كما تؤثر على الطلب الإجمالي ودورة النشاط الاقتصادي ومعدل تراكم رأس المال ومعدلات الضرائب وحجم الناتج المستقبلي المتوقع والدائنية والمديونية العامة والخاصة...

2. هناك اختلال في التوازن بين القطاعات الأساسية المنتجة للدخل والتي لاتنمو بالمستوى الممكن والمطلوب مثل الزراعة والصناعة التحويلية والبناء والتشييد وبين القطاعات الخدمية التي تحصل على دخلها من خلال اقتطاع جزء من ناتج القطاعات الأساسية المنتجة لقاء الخدمات التي تقدمها والتي تنمو وتتوسع بأسرع وأوسع من القطاعات الأساسية المنتجة للدخل.

3. استمرار عجز الميزان التجاري وذلك بسبب عدد من الاختلالات كضعف إمكانيات القطاعات الإنتاجية والخدمية وعدم قدرتها على المنافسة في السوق المحلية والدولية نتيجة ضعف الإنتاجية والمحتوى التقاني والإدارة الاقتصادية. مما يشير إلى انخفاض فاعلية أدوات الإصلاح الاقتصادي في تخفيف حدة هذه المشكلة.

4. إن ما تحقق عملياً في فترة سنوات الخطة الخمسية العاشرة على صعيد السياسة المالية كان محدوداً جداً وانخفاض عجز الموازنة كان بسبب الإجراءات المتعلقة بزيادة الحصيلة الضريبية وتقليص الإنفاق العام، بينما لم يتحقق أي إصلاح يخص هدف تحقيق العدالة الاجتماعية أو هدف مساهمة الضرائب في التنمية، وهذا يشير إلى انخفاض فاعلية برامج الإصلاح الاقتصادي لتخفيض عجز الموازنة العامة، مما يتطلب معالجة تلك المشكلة باعتبارها أمراً ملحاً إذا ما أريد تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

- **التوصيات**

1. تحسين الأجواء الاستثمارية ومناخ الاستثمار حتى نستطيع جذب المدخرات المتاحة عند المستهلكين السوريين وتوظيفها في قنوات استثمارية تحقق ربحاً لهم وبنفس الوقت فائدة وطنية .

2. تركيز الجهود لاستعادة التناسب في الأوزان النسبية للقطاعات الاقتصادية وربطها مع بعضها، وذلك من خلال دعم القطاع الزراعي والصناعي(التحويلي ذو القيمة المضافة المرتفعة) الوحيد القادر على تحفيز باقي القطاعات وتثويرها من خلال شبكة التشابكات الأمامية والخلفية التي يؤمنها، ودعم قطاع البناء والتشييد الذي يؤمن البنى التحتية لأي عملية تنمية، إضافة إلى تطوير قطاع الخدمات انطلاقاً من دوره الأساسي في عملية الربط بين القطاعات بكفاءة عالية. مما يعني أن مستقبل أداء الاقتصاد السوري مرهون بقدرته على خلق روابط قوية بين قطاعاته وتحقيق نمو متناسب ومتوازن فيما بينها.

3. تشجيع ثقافة ترشيد الاستهلاك بهدف زيادة الادخار بوصفه المصدر الأهم للاستثمار: وذلك لأن جوهر مسألة النمو الاقتصادي في البلدان النامية تكمن في التقليل من الاستهلاك وفي رفع وتائر الادخار للتوسع في بناء الأصول الثابتة المنتجة، وتحقيق أعلى نسبة ممكنة من الزيادة في الدخل القومي.

4. العمل على ضبط العجز المستمر في الميزان التجاري , لأن استمرار هذا العجز قد يخلق مستقبلاً بعض المشكلات الاقتصادية (التضخم، البطالة، تراجع الاستثمار)، وذلك عبر ترشيد الاستيراد وضبطه مع تشجيع الصادرات

5. تطوير السياسة المالية , وذلك عن طريق اللجوء إلى أدوات مختلفة لتخفيض عجز الموازنة وذلك عن طريق:

- زيادة الحصيلة الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والتركيز على الضرائب المباشرة وخاصة ضرائب الدخل، بحيث يمكن المساهمة في تحقيق توزيع عادل للدخل.
- جعل أولويات الإنفاق الحكومي متلائمة مع أولويات خطة التنمية.
- إصدار سندات حكومية وتفعيل أسواقها.

المراجع:

1. Capital Intelligence، "Sovereign Rating، Syrian Arab Republic"، op. cit.، P. 4+13.

2. الفهداوي خميس، سامر المطلبي، الاختلالات الهيكلية في اقتصادات مجلس التعاون العربي، مجلة النفط والتنمية، السنة الرابعة عشرة، العدد السادس، تشرين الثاني كانون الأول، بغداد، 1989، 11 .

3. خليل محسن، تصدع الهيكل الثالث، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1989، 21–24.

4. اسماء خضير السامرائي، تحليل التغيرات الهيكلية في قطاع الصناعة التحويلية في العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد بجامعة بغداد، 1993، 9.

5. محمد عثمان، سعد. التحليل الكلي للاختلالات الهيكلية في الاقتصاديات العربية وإمكانات التصحيح لفترة التسعينات، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث عشر لاتحاد الاقتصاديين العرب، المغرب، آذار 2001، 4.

6. الشمري، مايح شبيب. دورسياسات التكييف الاقتصادي في تصحيح الاختلالات الهيكلية في اليمن(دراسة قياسية للفترة 1986–2005)، مجلة جامعة كربلاء، المجلد الخامس، العدد 4، كانون الأول عام 2007، 14–16.

7. سلمان، حيان. تفعيل العلاقة بين الاستهلاك والادخار في سورية، مجلة الاقتصادية، مقالة عن الإنترنت، تاريخ المطالعة 2013/7/4،، على الموقع http://www.iqtissadiya.com

8. الحمش، منير. هل حقاً أن تحرير التجارة الخارجية قاطرة للنمو؟ ندوة الثلاثاء الاقتصادي الثالثة والعشرون، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2010/3/23، 19.

9. مصرف سورية المركزي. النشرة الإحصائية الربعية 2011، سورية، دمشق.

10. هيئة تخطيط الدولة. التقرير الوطني الاستشراقي الأساسي الأول لمشروع سورية 2025، 568. بالإضافة إلى المجموعة الإحصائية السورية 2011، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق

11. مركز التواصل والأبحاث الاستراتيجية. تحليل أداء الاقتصاد السوري والقطاع الصناعي 2000–2010، مقالة عن الانترنت، تاريخ المطالعة 2012/10/3، على الموقع < http://ar.strescom.org >
بالإضافة إلى المجموعة الإحصائية السورية 2011، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق.